

# جائحة كورونا واللاجئون السوريون في لبنان

## الاعتماد على المجتمع المدني مجدداً

فاقمت جائحة كورونا الظروف المعيشية الصعبة للاجئين السوريين في لبنان. إذ يزيد هذا الوباء العالمي من قسوة البيئة المعادية التي اضطروا إلى التعامل معها لسنوات، فزاد من تهميش المجتمع المضيف، وفاقم المخاوف والقمع، في مقابل ازدياد العزلة الاجتماعية وتقييد الحركة. يضاف ذلك إلى تزايد احتمال التمييز ضد اللاجئين من جانب السلطات أثناء الاستجابة للأزمة.

وتزيد الجائحة أيضاً المخاطر التي كان السوريون يواجهونها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية اللبنانية، كمخاطر خسارتهم الوظائف الرسمية، وتراجع قدرتهم في الوصول إلى الرعاية الصحية، وانعدام الإحساس بالأمان، والتهديد بالطرد، وحتى الجوع. ومع ازدياد عدد المحتاجين للمساعدة في أزمة الطوارئ المضاعفة هذه في لبنان، يعتمد السوريون مجدداً لنيل الدعم على ذويهم الذين يواجهون بدورهم أزمة أخرى. وفي حين يعدّ عمل منظمات المجتمع المدني ضرورياً، يصعب أن تحلّ مكان الحلول الشاملة للدولة والالتزامات المترتبة على الدول المانحة لحماية السكان الأكثر عرضة للخطر.

عن المؤلفة:

**د. ربي محيسن** هي اقتصادية وناشطة تعمل في مجال الحشد المجتمعي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، وتركز خاصة على الهجرة القسرية وأزمة اللجوء. محيسن هي مؤسسة ومديرة منظمة سوا للتنمية والإغاثة (تأسست عام ٢٠١١)، وهي منظمة مجتمع مدني تدعم اللاجئين السوريين في لبنان والنازحين داخلياً في سوريا، ومؤسسة سوا- المملكة المتحدة (تأسست عام ٢٠١٦)، تدعم المهجرين قسراً في أوروبا والشرق الأوسط. تقوم محيسن باليسير والتدريب والتعليم في قضايا المجتمع المدني، والتنمية الاقتصادية، والقيادة، والتطوير، والجنود، والنزاع، والهجرة القسرية. وقد حازت على شهادة دكتوراه في الجنود والتنمية الاقتصادية من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية. وتلقّت جوائز عدة على عملها، كان آخرها جائزة فوربس (٣.٣. UNDER) على قائمة السياسة والقانون (٢٠١٧)، وجائزة فايتل فويسز للقيادة العالمية في مجال حقوق الإنسان (٢٠١٩) وجائزة رافتو لحقوق الإنسان (٢٠١٩).

هذا المنشور هو ترجمة لورقة بحث تم نشرها بواسطة مؤسسة فريدريش إيبيرت في تموز ٢٠٢٠ وجميع المعلومات الواردة فيه تعود إلى حزيران ٢٠٢٠.

مؤسسة فريدريش إيبيرت  
صندوق بريد 116107 رياض الصلح  
بيروت 1107 2201  
لبنان

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت.

جميع الحقوق محفوظة، لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

ترجمة وتدقيق: فريق دوكستريم

تصميم وتنسيق: لوسي ماريا مومجيان

## مقدمة

يخشون مغادرة المخيمات لمزاولة مثل هذه الأعمال. لم يكن هذا الوضع العام جديداً على اللاجئين، حيث «كان من الصعب جداً على العديد منهم أن يتديروا أمورهم، والآن ازداد الأمر سوءاً بعد الوباء» (شهيب وسيويل ٢٠٢٠).

علو على ذلك، حُرّم اللاجئون السوريون من دعم المنظمات المحلية والرواتب اليومية، بعد أن كانوا يعيشون عليها. وإضافة إلى جميع الإجراءات التمييزية السابقة، فرضت معظم البلديات والسلطات المحلية قيوداً جديدة على عمل المنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الفيروس، وقد تُمثل هذه القيود انحساراً في ضمانات حقوق الإنسان، وفشلًا في حماية الصحة العامة (المصدر ذاته). وتشمل هذه القيود طلب البلديات من المنظمات غير الحكومية استهداف المزيد من اللبنانيين أكثر من السوريين في كل عملية استجابة، بدلاً من استناد المساعدات إلى الاحتياجات ومستويات الضعف (المصدر ذاته). كما طالبت البلديات بحضور أحد ممثليها أثناء توزيع المساعدات، وطالبت بإجراء التوزيع داخل مراكز المنظمات غير الحكومية بدلاً من المخيمات، ما يثير قلق المنظمات غير الحكومية بشأن القيود المحتملة على وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر ضعفاً (المصدر ذاته). ويزيد الأمور سوءاً عدم وجود قواعد أو معلومات ثابتة أو محددة حول متى يُسمح للمنظمات غير الحكومية أو الأشخاص بالدخول إلى المخيمات والخروج منها، حيث يختلف تطبيق إجراءات الوصول إلى المخيمات، وغالباً ما يتوقف ذلك على عوامل مثل موقع المخيم و«العلاقات القائمة مسبقاً مع السلطات المحلية» (المصدر ذاته). إلا أنه على الرغم من هذه القيود، تواصل بعض المنظمات غير الحكومية المحلية، مثل منظمة سوا للتنمية والإغاثة، تعقيم المخيمات وتوزيع المعونات الغذائية في بر الياس وسعد نايل. ومع تزايد الحاجة إلى المساعدات بالمعدل بالتوازي مع تفاقم تبعات جائحة كورونا والانهاك الاقتصادي والمالي في لبنان، تجد المنظمات غير الحكومية نفسها عرضة للقيود التعسفية التي تفرضها السلطات المحلية لدى تقديم المساعدات، بينما تكافح لتلبية الاحتياجات المتزايدة لجميع اللاجئين الأكثر ضعفاً.

وبناءً على الملاحظات الميدانية والمقابلات التي أجرتها منظمة سوا للتنمية والإغاثة مع اللاجئين في مخيمات البقاع في نيسان ٢٠٢٠، تشمل الإجراءات التعسفية والتمييزية أثناء أزمة كورونا الإخلاء القسري للاجئين غير القادرين على سداد الإيجارات (المقابلات الأولى ٢٠٢٠). وتتمثل الأسباب الرئيسية للإخلاء القسري بـ: الإيجارات المتأخرة و/أو المتراكمة المستحقة للمنازل أو الأراضي، وبطالة أفراد الأسرة أو أفراد العائلة الأوسع أو المعارف الذين يقدمون الدعم المالي، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية المتردية في لبنان، وارتفاع تكاليف الخدمات والسلع الأساسية بسبب جائحة كورونا والأزمة المالية والاقتصادية في لبنان، وتعليق بعض أشكال المساعدة التي تقدمها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بسبب نقص التمويل؛ وأدى كل ذلك إلى تشغيل خطة الاستجابة للاجئين بأقل من طاقتها الكاملة. ومع تزايد عمليات الإخلاء القسري في مخيمات اللاجئين، يواجه اللاجئون الذين لا يزالون يعيشون في مخيماتهم خطر الإخلاء في المستقبل القريب بسبب الأزمة، ولهذا السبب زادت نقاط ضعف اللاجئين (المقابلات الثانية ٢٠٢٠). وفي خضم هذه الظروف المعيشية المتدهورة، يتحمل اللاجئون أعباءً مضاعفة بسبب جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بلبنان، حالهم كحال جميع المجتمعات المحلية الضعيفة الأخرى. وتعدّ عمليات الإخلاء القسري وفقدان المساكن، فضلاً عن التهديد المستمر بالإخلاء القسري والبطالة وغياب الحماية والمجاعة، نتائج مباشرة لجائحة كورونا والانهاك المالي والاقتصادي في لبنان.

## ٢. التأثير على حياة اللاجئين السوريين

### الحماية من فيروس كورونا

تم تسجيل عدد قليل من حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا في مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان حتى الآن، لكن تجدر الإشارة إلى أن اختبارات الفيروس ليست متوفرة. واعتباراً من ٨ حزيران، تم تأكيد ١٨ حالة إصابة بكورونا بين اللاجئين السوريين في لبنان، كما تم تسجيل حالة تعاف لأحد اللاجئين، ليصبح المجموع ١٩ حالة «جميعهم يعيشون في

يواجه لبنان اليوم ما يمكن وصفه بأنه واحدة من أكثر المراحل صعوبة منذ الحرب الأهلية اللبنانية. فقد ساءت الظروف الاجتماعية والاقتصادية على جميع سكان البلاد منذ خروج المتظاهرين إلى الشوارع في الاحتجاجات التي اندلعت في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وما تبعها من انهيار اقتصادي. وتسببت جائحة كورونا بتعميق ضعف البنية التحتية للرعاية الصحية، فيما ازداد سوء إدارة المؤسسات العامة، وتفاقمت الأزمة السياسية، ما استلزم إغلاقاً قسرياً للقطاعات والاقتصاد وإعلان حالة الطوارئ الوطنية. ويعاني الأشخاص الأكثر ضعفاً في لبنان من أزمات متداخلة، ولاسيما اللاجئون السوريون والفلسطينيون الذين ازدادت ظروفهم المعيشية قساوة بسبب جائحة كورونا. ويواجه السكان خطر المجاعة وتدهوراً سريعاً في الحالات الإنسانية، ويعود ذلك إلى خسارة الدخل والسكن والغذاء والخدمات المعيشية الأساسية. يستكشف هذا المقال الإجراءات التمييزية ضد اللاجئين السوريين في لبنان، وكيفية تأثير الوباء على ظروف معيشتهم الاجتماعية والاقتصادية وحياتهم؛ وكيفية تعامل المنظمات المحلية مع هذا التحدي.

## ١. الإجراءات التمييزية

حين فرضت الحكومة اللبنانية حظر التجول على جميع السكان في لبنان في إطار إجراءات الإغلاق، كانت القيود المفروضة على السوريين المقيمين في المخيمات أكثر صرامة من تلك المفروضة على بقية السكان. وتم تبرير ذلك بحجة مخاوف كورونا (هيومن رايتس ووتش ٢٠٢٠). على سبيل المثال، أعلنت بلدية بريتال في بعلبك في ١٨ آذار أنه «لمنع تفاقم وانتشار كورونا، يُسمح للسوريين بالتنقل في أنحاء البلدية فقط بين الساعة التاسعة صباحاً والواحدة مساءً، وفي الأوقات اللدقة فقط لأداء الأمور «الضرورية»، مثل الذهاب إلى الصيدلية أو السوبر ماركت» (المصدر ذاته). ونصت المذكورة صراحة على أن هذه الإجراءات سيتم تطبيقها بصرامة، وأن أي سوري يخالفها سيواجه تبعات قانونية، مثل مصادرة بطاقة الهوية إلى جانب عقوبات أخرى.

لم يكن هذا الوضع جديداً كلياً على اللاجئين السوريين. فقد عانى اللاجئون السوريون في لبنان من محدودية الحركة قبل كورونا بسنوات، وتعرضوا لحظر التجول التعسفي الذي فرضته السلطات المحلية والبلديات. وإلى جانب فرضها قيوداً على التنقل، اعتمدت البلديات مقارنة «لجان المخيم» (هديلي ٢٠٢٠)، حيث يُطلب من اللاجئين انتخاب أو ترشيح أفراد معينين من كل مخيم يُسمح لهم بالمغادرة لشراء الضروريات للسكان. وأدى ذلك إلى ظهور سلوك احتكاري من أفراد معينين في لجان المخيمات، فضلاً عن تعزيز ديناميات السلطة غير المتكافئة القائمة أصلاً، مثل ديناميات النوع الاجتماعي غير المتكافئة التي عانت منها النساء في المخيمات. وهذا يعني أنه في كثير من الحالات، ورغم اتخاذ الرجال للقرارات المهمة المؤثرة على الأسرة والمجتمع، أنه من المتوقع أن تتحمل النساء أعباءً إضافية إلى جانب تلك المتعلقة باقتصاد الرعاية، مثل إنجاز الأعمال خارج المخيم، بهدف الامتثال لقيود البلدية على عدد أفراد الأسرة المسموح لهم بمغادرة المخيمات (المصدر ذاته). ويتم تبرير ذلك بالخوف من تعرض الرجال لمزيد من التمييز والاعتقال التعسفي وتجريدتهم من بطاقات الهوية أو التعذيب، وهو أمر يُستبعد حدوثه للنساء.

ونتيجة لهذه البيئة المعادية، يخشى اللاجئون بشكل عام مغادرة المخيمات، حتى لتوفير السلع والخدمات الأساسية، ولاسيما تلك المخصصة منها للتعامل مع آثار الوباء المستجد. وقد أنشأت بعض المنظمات، مثل أطباء بلا حدود، مراكز صحية للسوريين في المستشفيات اللبنانية، إلا أن أغلب السوريين يخشون الذهاب إلى هذه المراكز خشية التعرض للمتعاب القانونية الناجمة عن عدم وجود «تصاريح إقامة سارية المفعول أو غيرها من الوثائق المهمة» (المصدر ذاته)، ولاسيما في ظل القيود الإضافية الجديدة. ويخشى السوريون مغادرة المخيمات للوصول إلى مصادر رزقهم الأساسية، في حين يعيش الذين يعملون في السوق السوداء منهم على دخل يومي منخفض من وظائف كالتنظيف أو الزراعة أو الحرف اليدوية. ويُعدّ إنتاج الغذاء، على سبيل المثال، أحد المصادر الرئيسية لدخل اللاجئين. وعلى الرغم من السماح لهم بالعمل في إنتاج الغذاء أثناء الإغلاق، كما كان الحال قبل الوباء، إلا أن اللاجئين

رصد استطلاع حديث أجراه مشروع «اللجئون = شركاء» بين نهاية نيسان وأوائل أيار ٢٠٢٠ تأثير تدابير الإغلاق جراء جائحة كورونا على الظروف المعيشية للاجئين السوريين في لبنان (اللجئون = شركاء ٢٠٢٠). وتشير نتائج الاستطلاع إلى الاحتياجات المتزايدة للمساعدات العاجلة والاستثنائية، ولاسيما بعد أن بلغ معدل البطالة بين اللاجئين ٨٨,٥ بالمئة، في حين يعمل الباقون (١١,٥ بالمئة) بشكل غير رسمي، وغالباً ما يتلقون أجوراً منخفضة، ما يضطر العديد من العائلات إلى الاختيار بين دفع الإيجار أو شراء المواد الغذائية الأساسية. كما تشير النتائج إلى أن ٦٧ بالمئة من اللاجئين اعتمدوا على الاقتراض والدين أثناء فترة الإغلاق لشراء الطعام، بينما تلقى ٢٣ بالمئة منهم فقط الأدوية أو الرعاية الصحية اللازمة؛ ولم يتلقَ ٦٦ بالمئة من الأطفال أي تعليم مدرسي في تلك الفترة.

وفي الوقت الذي عانى فيه لبنان بأكمله من الأوضاع المضطربة، لم يكن لدى اللاجئين حتى رفاهية تخزين الطعام، فهم يفتقرون إلى الكهرباء الكافية في الخيام لاستخدام التلحقات أو المبردات. كما لا تتوفر لديهم المساحة اللازمة للاحتفاظ بالطعام. ولم يتمكنوا حتى من تحضير «المونة»، وهي عادة سورية لحفظ الأطعمة في المنزل كانت سائدة في كل منزل سوري في الظروف العادية. وإضافة إلى ذلك، لم يعد اللاجئين المسجلون، الذين تمكنوا في السابق من سحب القفود من الصرافات الآلية في إطار الدعم الذي يتلقونه من منظمات الأمم المتحدة، قادرين على ذلك، حيث لم يعد في وسعهم مغادرة المخيمات. وفي المقابل، وعلى الرغم من أن القيود على دخول المخيمات قد أعاقت المساعدات الإنسانية، كانت نتائج الاستطلاع مفاجئة، حيث أشارت إلى أن المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين قد سجلت ارتفاعاً أثناء الجائحة (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٠). ويجب تباع هذه النتيجة وتأكيدها مع مرور الوقت.

## النساء والأطفال

كان تأثير كورونا على النساء والأطفال بين اللاجئين السوريين أكثر قسوة، حيث تشكل النساء والأطفال غالبية اللاجئين في لبنان، وما زالوا يمثلون المجموعة الأكثر حرماناً. وتعد النساء المعيلات الرئيسيات في عائلات كثيرة، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن أسرهن تضعهن في الخطوط الأمامية لمعارك متعددة، مثل المفاوضات مع الملاك، ورحلات «التفقد» إلى سوريا؛ ورعاية الأطفال وكبار السن؛ والتعامل مع الاحتياجات الأساسية للأسرة، ولاسيما في حال عدم وجود تصاريح إقامة سارية لدى الرجال أو إذا كانت تنقلاتهم مقيدة. وقد أدى الوباء إلى تفاقم الخسائر التي تلحق بالنساء والأطفال، حيث لم يعد الأطفال اللاجئين قادرين على الذهاب إلى مراكز التعليم والمدارس، ولم يتمكنوا من مواصلة التعليم عبر الإنترنت على عكس الأطفال الآخرين، وذلك بسبب محدودية الوصول إلى الإنترنت والقيود الناجمة عن العيش في بيئة مزدحمة. كما لم تعد مغادرة خيامهم خياراً متاحاً، لذا أصبح لعب الأطفال مع أقرانهم في الخارج غير متاح، والذي كان يمثل فترة الراحة الوحيدة للأطفال.

بيد أن التأثير المتزايد لجائحة كورونا لم يتوقف على المسؤوليات الاقتصادية والأعباء المنزلية الإضافية فحسب. فبناءً على دراسة أجريت على ٥٥ لاجئة في سهل البقاع، أشارت ٤ بالمئة منهن إلى تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب زيادة مستويات التوتر والمشكلات الأسرية المتعلقة بتدهور الظروف المعيشية (المرأة الآن ٢٠٢٠). وإضافة إلى ذلك، تواجه النساء عبئاً متزايداً على صحتهم العقلية وسلامتهم النفسية والاجتماعية، حيث يتعين عليهن الآن تجاوز أزمات متعددة والقلق بشأن مستقبل ضبابي غير مستقر.

## ٣. استجابة منظمات المجتمع المدني المحلية

لقد ازدادت حاجة اللاجئين إلى المساعدة المستدامة أثناء تفشي الوباء والأزمة الاقتصادية المتطورة في لبنان. ووفقاً لنتائج الاستطلاع الرقمي المذكور أعلاه، عند سؤالهم عن أسباب تواصلهم مع منظمات المجتمع المدني المحلية أو الدولية، ذكر ٤٨ بالمئة من اللاجئين أنهم طلبوا مساعدة مالية أو عينية؛ وأشار ٤٢ بالمئة منهم إلى أنهم لم

مناطق حضرية؛ ١٧ شخصاً محجورين حالياً في المنازل، ويتلقى شخص مسن العلاج في المستشفى» (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٢٠، ١). إلا أن ثمة شكوك بدقة هذا الرقم، نظراً إلى أن معظم اللاجئين يفضلون عدم الاعتراف بظهور أعراض كورونا عليهم، بسبب الخوف من الترحيل أو الطرد من مخيماتهم أو التعرض لمزيد من التمييز (تي آر تي وورلد ٢٠٢٠). وعلى الرغم من أن مفوضية اللاجئين تغطي كامل تكلفة اختبار كورونا للاجئين -والذي يتم إجراؤه وفقاً لإرشادات وزارة الصحة العامة- إضافة إلى علاج حالات كورونا الإيجابية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ٢٠٢٠، ٤)، إلا أن عدداً قليلاً من الاختبارات أجريت في مخيمات اللاجئين في الأشهر القليلة الأولى للوباء. وإذا أصيب اللاجئون السوريون بكورونا، فيمكنهم الاتصال بالخط الساخن المخصص لمواجهة كورونا لدى وزارة الصحة العامة.

لقد فشل لبنان على المستوى الوطني في اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا على المواطنين اللبنانيين، ناهيك عن تخفيف آثارها على المجتمعات الأخرى التي يعتمد الكثير منها على السوق السوداء والاقتصاد غير الرسمي لكسب القوت. وجاءت إجراءات الحجر والعزلة لتزيد الخطر على الأشخاص الأكثر عرضة له بسبب الجائحة، ممن يجبرون على ترك منازلهم لكسب المال. ولم تكن تلك الإجراءات قابلة للتطبيق على السوريين المحاصرين بإجراءات صارمة، كما ذكرنا سابقاً.

وبشكل عام، وإضافة إلى الإجراءات التمييزية الأخرى، يأخذ اللاجئون العزل الذاتي على محمل الجد، حيث أدركوا بعد سنوات من خيبة الأمل أنه لن تكون هناك استراتيجية وطنية لحمايةهم. ولأول مرة منذ عشر سنوات، إذا ما دخلت إلى مخيم للاجئين في سهل البقاع، لن ترى الأطفال يلعبون أو النساء يتحدثن خارج الخيام حول ما يخططن لظهوه، ولن يتم الترحيب بأحد عند مدخل المخيم ودعوته لاحتساء الشاي في كل خيمة. لقد مارس اللاجئون العزل الذاتي، ليس بسبب فيروس كورونا فحسب، بل أيضاً خوفاً من العنصرية أو الترحيل أو العنف المنظم، وغيرها من المخاطر التي تعرضوا لها جميعاً على مر السنين.

إلا أن العزل الذاتي يبدو مختلفاً بالنسبة إلى اللاجئين، فهو شبه مستحيل في المخيمات والبيئات المكتظة، حيث تشترك عائلة أو عائلتان في مساحة تتراوح بين ٥ و ٦.٠ متراً مربعاً. وفي معظم الحالات، تعيش جميع هذه العائلات وتنام في الغرفة نفسها، وأحياناً تتشارك مرافق الحمام مع أشخاص من خيام أخرى. وهذا يشمل كبار السن وذوي الجهاز المناعي الضعيف ممن يفترض أن يتم تحصينهم من الفيروس، لكن الظروف لا تسمح بهذا، وذلك إلى جانب الأطفال الذين يقعون الآن في المنزل بعد إغلاق المدارس الرسمية وتوقف مراكز التعليم البديل التي كانت تديرها المنظمات غير الحكومية. فيمكن أن يتراوح العدد الإجمالي لأفراد الأسرة في خيمة واحدة من ٥ إلى ١٣ فرداً.

## الوضع الاجتماعي والاقتصادي

لم يقتصر الأمر على فقدان الكثير من اللاجئين السوريين الذين يعملون أسرهم لمصادر دخلهم اليومي نتيجة توقف معظم الأعمال اليومية، مثل الزراعة والتنظيف والعمل اليدوي، بسبب تدابير التباعد الاجتماعي والعزل؛ حيث يجدون أنفسهم الآن في منافسة على الوظائف منخفضة الأجر مع العمال اللبنانيين العاطلين حديثاً عن العمل (مرصد حماية اللاجئين ٢٠٢٠). وقد أدى ذلك إلى انخفاض متوسط دخول اللاجئين بشكل حاد، إن لم يتوقف الدخل بالكامل. وكشفت استطلاع رقمي أجراه تحالف مرصد حماية اللاجئين في الفترة ما بين ٣ آذار و١٥ نيسان، أن ٨٥٪ من اللاجئين السوريين والفلسطينيين السوريين (٢٠٠ من أصل ٢٣٤ مشاركاً) فقدوا دخلهم نتيجة تدابير الاستجابة لجائحة كورونا. ولهذه الخسارة تأثير متساو في جميع مناطق لبنان (المصدر ذاته). وقال أحد اللاجئين السوريين في بر ألياس في مقابلة مع دويتشه فيله: «لم تكن الحياة سهلة من قبل، لكنني الآن فقدت عملي أيضاً، وارتفعت أسعار كل شيء أربعة أضعاف» (هديلي ٢٠٢٠). وهذا يعني أن توفير المواد الغذائية الأساسية لم يكن ممكناً بالنسبة إلى العديد من عائلات اللاجئين، وأصبحت عائلات عديدة عرضة لخطر الجوع. وإضافة إلى ذلك، تم تسجيل عدة حالات انتحار في جميع أنحاء لبنان (ماكغريغور ٢٠٢٠)، وكان الضحايا في كثير من الأحيان من آرباب الأسر الذكور الذين لم يعودوا قادرين على دفع إيجار المنزل (بالنيسان ٢٠١٩). فأمسوا مع عائلاتهم بلا مأوى نتيجة لذلك.

## دعوة للتأمل

يجروا أي اتصال على الإطلاق؛ بينما ذكر ١٠ بالمئة منهم أسباباً أخرى (المصدر ذاته).

في الوقت الذي يعاني فيه السكان في جميع أنحاء العالم من فقدان الحياة الطبيعية وانقطاع التواصل، والخوف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وزعزعة رفاههم بسبب عدم قدرتهم على التخطيط للمستقبل، ربما يكون اللجان هم الأكثر استعداداً لمواجهة مثل هذا السيناريو؛ فقد اعتاد اللجان السوريون، في لبنان على وجه الخصوص، على حياة التباعد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية، حيث اضطروا إلى التعامل مع معارضة المجتمعات المضيفة لهم منذ سنوات. كما أن اللجان اعتادوا على تجربة الحزن الجماعي العابر للحدود، والوفيات الجماعية اليومية بسبب الفظائع التي تحدث في سوريا. لقد اعتادوا العيش في ظل نقص الموارد والمستقبل المجهول، فأصبح شعور افتقار الأمان مألوفاً لدى جميع اللجان. ومع أن الطبيعة المجهولة للوباء تمثل جانباً آخر مقلقاً لهم، إلا أن اللجان اعتادوا على الطبيعة المجهولة للحرب وعدم قدرتهم على التخطيط للمستقبل.

ربما يفهم اللجان أكثر من غيرهم أن مفهوم الأمن الجماعي يتفوق على غريزة البقاء البدائية المتمثلة في الحفاظ على الذات؛ حيث تعلموا أن بقاء المرء يتوقف إلى حد كبير على بقاء المجتمع بأكمله، وذلك بعد سنوات من الفوضى والسير نحو المجهول والفقدان الكامل للشعور بامتلاك الحقوق. ورغم أن البعض يشير إلى أن الناس جميعاً متساوون أمام جائحة كورونا، وأنه إحساساً بالعدالة لأن الفيروس لا يميز بين الناس، إلا أن جميعنا يعلم، وقد رأينا بأعيننا، أن الآثار المترتبة عليه ليست عادلة. فكما هو موضح في هذا المقال، لا يزال اللجان يعيشون في أماكن مكتظة، حيث لا يتمكنون من الحصول على المياه، ولا قدرة لهم على عزل أنفسهم، ولا يتمتعون بالاستقرار المالي اللازم لتخزين الطعام. وإضافة إلى ذلك، فقد سئم اللجان اليوم من مواجهة التجارب الصعبة والأزمات المتتالية.

أما بالنسبة إلى المنظمات السورية والمحلية التي لم تدخر جهداً في السنوات الأخيرة، فقد حان الوقت الآن لمعرفة ما إذا كانت قادرة فعلاً على تشجيع القادة في المجتمعات المحلية لقيادة المبادرات المعزولة، حتى لو كانت الموارد لذلك ما تزال تشكل تحدياً كبيراً. وتعدّ هذه الظروف فرصة لإعادة دراسة القيم التي يجب أن تسود في صميم العمل الإنساني، بما في ذلك المقاربة التي تركز على الأشخاص في العمل، وضمان الكرامة ومنع تعرض المجتمعات للأذى، فضلاً عن تشجيع المقاربات النسوية التقاطعية التي تدرس احتياجات المرأة، ومعرفة تأثير هذه الأزمة عليها. كما يجب أن تُضاف إلى ذلك الحلول المصممة للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ورغم الأهمية الكبيرة لعمل هذه المنظمات، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون بديلاً عن السياسات الوطنية المناسبة لمعالجة الفقر وعدم المساواة، أو الحلول الهيكلية التي تقدمها الحكومة. لقد حان الوقت لدفع الدول والحكومات المانحة إلى التحلي بالمرور بشأن التمويل، وتشجيع أجندة التوطين؛ فطالما كانت المنظمات المحلية في طليعة النضال، ولطالما قادت المجتمعات نفسها الحلول المتعلقة بالأشخاص والكرامة.

لقد أصبح تشارك الأعباء والمسؤوليات أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث أبرزت جائحة كورونا ضرورة التعاون بين أصحاب المصلحة، وكذلك بين الدول الغنية، لدعم الدول التي تواصل استضافة غالبية اللجان، فهذه الدول تعاني من بنى تحتية متزعزعة وميزانيات ضعيفة. ويشمل ذلك تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية وأنظمة الحكومة في تلك الدول، ودعمها لتمكين من إدراج الفئات الأكثر ضعفاً في الأنظمة الوطنية.

أما فيما يتعلق بالبرامج، وكما توضح هذه المقالة، ما تزال الاحتياجات الإنسانية الأساسية في صدارة قائمة الأولويات، لكن الحاجة إلى إيجاد حلول دائمة للصحة العقلية والدعم النفسي والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي تمثل موضوعاً شديداً الأهمية، ولا ينبغي تأجيله أو تهميشه. كما لا ينبغي تحويل تمويل هذه البرامج على حساب البرامج الإنسانية قصيرة المدى، ويجب أن تواصل جميع البرامج وضع الأشخاص المستضعفين في مركز اهتمامها، مثل النساء والأطفال والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة. فهذه الأزمة أظهرت أن عبء الرعاية الاقتصادية لا تتم مشاركته بالتساوي داخل الأسرة -بل يقع على عاتق النساء- وأن كبار السن وذوي الاحتياجات الصحية العاجلة ما زالوا مهمشين في معظم

كما أدت الحاجة إلى الاستجابة لجائحة كورونا إلى قيام بعض المانحين بإعادة توجيه تمويلهم لاحتواء الوباء. وتركز أموالهم بشكل أكبر الآن على «تقديم مرافق السجون، وتوزيع معدات أو مواد النظافة، والتوعية بشأن تدابير التباعد الاجتماعي، والوصول إلى المعلومات أو عادات النظافة المناسبة للفئات الأضعف من السكان» (مرصد حماية اللجان ٢٠٢٠: ٣).

وقد بدأت المنظمات المحلية تكثيف جهودها لمكافحة الفيروس على الرغم من انخفاض عدد الحالات المسجلة حتى الآن، وذلك لأنها تدرك أنها تعمل في بلد يعاني من وضع سياسي متدهور، وبنية تحتية صحية مرهقة، واقتصاد متأزم. ولهذا، بدأت العديد من فرق المنظمات المحلية في وضع خطط طوارئ شاملة لمواجهة انتشار كورونا في المخيمات، مع العلم أن انتشار الفيروس في هذه المجتمعات سيكون له عواقب وخيمة، ليس على السوريين فقط، بل أيضاً على المجتمع المضيف.

كما احتاجت معظم المنظمات إلى وقت لإعادة التفكير في برامجها وأموالها المعدّة مسبقاً من أجل تصميم خطط بديلة، والتحدث إلى المانحين حول قدرتها على إعادة تخصيص بعض هذه الأموال للاستجابة لجائحة كورونا، وإيجاد وسائل جديدة للعمل على الأرض من شأنها حماية صحة فرقها وصحة المجتمعات التي تساعدنا. ليس من السهل علينا معرفة أن منظمات المجتمع المدني تعمل في فضاء يزداد ضيقاً ويعاني من عدم الاستقرار منذ سنوات عديدة، وليس فقط منذ اندلاع الاحتجاجات اللبنانية في تشرين الأول ٢٠٢٠.

لقد بدأت منظمات المجتمع المدني السورية في لبنان بتنفيذ خطط شاملة للتدخل، في الوقت الذي تحاول فيه إيجاد طرق للالتفاف على مشكلات إغلاق البنوك وانخفاض قيمة العملة وتقييد الحركة. وإضافة إلى ذلك، كان الإحباط عاملاً رئيساً تعين على المديرين والقادة مواجهته، حيث كان الموظفون يعملون في ظروف شخصية صعبة بسبب الخوف على عائلاتهم، ويعانون مثل أي شخص آخر من الانكماش الاقتصادي في البلاد. كما تعدّ ثقافة العمل من المنزل أو عن بُعد غريبة على الفرق غير الميدانية، وقد شعر الموظفون في هذا القطاع بالذنب بسبب تفكيرهم في الفرق الميدانية العاملة في الخطوط الأمامية.

وأظهرت المقابلات التي أجرتها الفرق الميدانية في منظمة سوا للتنمية والإغاثة استمرار الأنشطة الضرورية لاستمرار الحياة، كتوزيع الخبز والسلال الغذائية ومستلزمات النظافة، إلى جانب جلسات التوعية حول النظافة الشخصية والتدابير الوقائية من فيروس كورونا. إلا أن أعضاء الفريق قد شعروا بالعجز بعد تواصلهم مع العائلات السورية، حيث ما انفك أفراد المجتمع يطلبون المساعدات النقدية بسبب عدم قدرتهم على دفع الإيجارات وخوفهم من الإخلاء، فضلاً عن حاجتهم إلى المرافق الأساسية والضروريات المتعلقة بالرعاية الصحية. ويؤدي الافتقار إلى الأموال اللازمة للاستجابة لهذه الاحتياجات إلى انتشار حالة من اليأس بين معظم النشطاء والفرق.

كما سلطت معظم المنظمات الضوء على ضرورة استمرار الدعم النفسي والاجتماعي للتعامل مع الخسائر الناجمة عن الجائحة على الأسر، وذلك عن طريق منصات التعاون التي تم تأسيسها في الأشهر الأخيرة. وواصلت بعض منظمات المجتمع المدني تقديم هذه المساعدات عن طريق مكالمات «واتس آب» وأنظمة الإحالة عن بُعد. وبالمثل، بذلت المنظمات قصارى جهدها لإيجاد وسائل مبتكرة للتعليم. إلا أن الوصول إلى التكنولوجيا الضرورية ونقص المساحة هي أمور لم يتم إيجاد حل لها.

وفيما يتعلق بالحجر، عملت المنظمات المحلية بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والسلطات المحلية بشأن إيجاد الحلول والسيناريوهات الممكنة، مثل الخيام المستقلة أو المرافق شبه المنظمة للحجر في كل مخيم، فضلاً عن وحدات الحجر المركزية التي توفرها المنظمات غير الحكومية (مثل المدارس والمراكز المجتمعية، أو المباني التي توفرها البلدية). ورغم أنه يمكن توفير وسائل النقل لكي تتمكن المجتمعات من الوصول إلى مرافق العزل الوطنية، إلا أن هذا الخيار غير مرجح نظراً إلى وصول نظام الرعاية الصحية اللبناني إلى طاقته القصوى وعدم جاهزيته للتعامل مع جائحة كورونا حتى بالنسبة إلى اللبنانيين أنفسهم.

## برامج اللجوء.

## المصادر

بيير بالانيان ١٩. ٢٠٢٠. «البقاع، أب يتنحّر لعجزه عن إطعام أطفاله»، إيجا نيوز. ١٢ آذار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3ix1rDv>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

كريم شهب وآبي سيويل. ٢٠٢٠. «كيف يحد فيروس كورونا من وصول اللاجئين في لبنان إلى الرعاية الصحية». ذا نيو هيومانيتريان. ٢١ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3ixcRqV>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

ديانا هديلي. ٢٠٢٠. «اللاجئون السوريون في لبنان خائفون من المجاعة أكثر من جائحة كورونا». دويتشه فيله. ٦ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3ixXWNn>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

هيومان رايتس ووتش. ٢٠٢٠. «لبنان: اللاجئون في خطر في الاستجابة لكورونا». هيومان رايتس ووتش. ٢ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3f5vuzZ>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

المنظمة الدولية للهجرة. ٢٠٢٠. «لا يزال الوصول إلى اللاجئين وتمويلهم مصدر قلق إنساني كبير في خضم أزمة كورونا». خبر صحافي. المنظمة الدولية للهجرة. ريليف ويب. ٢٨ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3gwwRRPq>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

ماريون ماكغريغور. ٢٠٢٠. «انتحار سوري في لبنان». إنفوميغرانيس. ٧ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2Bye4Of>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

اللاجئون=شركاء. «استبيان حول تأثير الإغلاق العام بسبب كورونا على أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان». (بالعربية). صفحة على موقع فيس بوك. اللاجئون=شركاء. ١٩ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2ZFgXER>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

مرصد حماية اللاجئين. إحاطة حول كورونا في لبنان. تقرير. منظمة مرصد حماية اللاجئين. ٢٢ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3gBA5dT>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

تي آر تي وورلد. ٢٠٢٠. «أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في مخيم للاجئين في لبنان». تي آر تي وورلد. ٢٢ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2W7dtdt>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ٢٠٢٠. تحديث حول كورونا. تقرير. مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبنان. ٨ حزيران ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3gww7Pr>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

المرأة الآن. ٢٠٢٠. التأثير المتفاوت لأزمة كورونا على النساء والمراهقات في البقاع الأوسط واستجابة منظمة المرأة الآن من أجل التنمية. ورقة بحث ميداني. المرأة الآن من أجل التنمية. ٦ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3iyh1in>. آخر وصول ٦ تموز ٢٠٢٠.

## المقابلات

المقابلات الأولى. ٢٠٢٠. «مقابلات مع أعضاء الفريق الأساسي والموظفين الميدانيين في منظمة سوا للتنمية والإغاثة، عبر الهاتف». مقابلات أجراها المؤلف. من ٢٤ آذار ٢٠٢٠ إلى ١ نيسان ٢٠٢٠.

المقابلات الثانية. ٢٠٢٠. «مقابلات أجريت لصالح PASC Working Group مع لاجئين مقيمين في بر الياس وسعد نايل وتغلبايا يخضعون لعمليات الإخلاء القسري، عبر الهاتف». مقابلات أجرتها الباحثة المساعدة مي عاشور. ١٢ أيار ٢٠٢٠ إلى ١٥ أيار ٢٠٢٠.



**FRIEDRICH  
EBERT  STIFTUNG**